السبل نحو الديمقراطية في أوروبا *

منظمة التقرير من أجل الديمقراطية

* ينشر بتصريح من منظمة التقرير من أجل الديمقراطية (DRI).

السبل نحو الديمقراطية فى أوروبا ١٩٧٤- ١٩٩١

نظرة عامة:

المساهمون: كتب الفصل الخاص بالبرتغال :آنا سانطوس بينتو ، المعد البرتغالي للعلاقات الدولية–الجامعة الجديدة للشبونة؛ اليونان :إيزابيل ألكاريو ، المعهد البرتغالي للعلاقات الدولية–الجامعة الجديدة للشبونة؛ إسبانيا وبولندا :مادالينا ريزنده ، المعهد البرتغالي للعلاقات الدولية– الجامعة الجديدة للشبونة؛ هنغاريا وبلغاريا :فريديريكو روشا ، كلية العلوم الاجتماعية– الجامعة الجديدة للشبونة؛ تشيكوسلوفاكيا :فيليبا رايموندو ، المعهد الجامعي الأوروبي؛ جمهورية ألمانيا الديمقراطية :نيلز ماير أوهلندورف ، المنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية؛ رومانيا :ألكساندرو مانولي ، كلية العلوم الاجتماعية– الجامعة الجديدة للشبونة؛ المقدمة :مايكل ماير ريزنده ، المنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية؛ الرسوم البيانية :كارمين فونسيكا ، المعهد البرتغالي للعلاقات الدولية–الجامعة الجديدة للشبونة؛ نشر :كيت أبشون ، المنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية . إن وجهات النظر المعبر عنها في هذا التقرير هي لأصحابها .

مقدمة ونظرة عامة:

لقد أذكت الانتقالات السياسية في مصر وتونس الاهتمام بالطريقة التي انتقلت بها الدول والمجتمعات من أنظمة السلطوية إلى الديمقراطية بعد الإطاحة بالأنظمة القديمة. لقد عبرت مجموعات من المجتمع المدني في تونس ومصر على وجه الخصوص عن رغبتها في الحصول على مزيد من المعلومات عن الانتقالات التي وقعت في الماضي. يستجيب هذاالتقرير لهذا الاهتمام من خلال توفير نظرة عامة واقعية عن الانتقال إلى الديمقراطية في تسع دول أوروبية بين١٩٧٤ و١٩٩١: البرتغال، اليونان، اسبانيا، هنغاريا، بولندا، بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، جمهورية ألمانيا الديمقراطية، رومانيا.

يغطي هذا التقرير عمليات الانتقال وفق ترتيبها الزمني كما وقعت في منطقتي أوروبا الجنوبية في السبعينيات وأوروبا الوسطى والشرقية في نهاية الثمانينيات. لا يشمل التقرير التحولات نحو الديمقراطية التي جاءت بعد تفكك الاتحاد السوفياتي أو بعد الانحلال العنيف ليوغوسلافيا.

إن السياقات التي جرت فيها الانتقالات التي يعالجها هذا التقرير كانت مختلفة بشكل ملحوظ. في أوروبا الجنوبية، جرت الانتقالات كأحداث غير بارزة نسبيا، لا تتجاوز في معظمها الحدود الوطنية. إن سقوط الطغمة العسكرية اليونانية في يوليو ١٩٧٤ وقع بعد الأحداث في قبرص ولم تكن له صلة بالثورة في البرتغال التي جرت في وقت سابق من نفس العام. مع ذلك، كان هناك نوع من العدوى في اتجاه شبه الجزيرة الإيبيرية، حيث تأثرت التطورات في إسبانيا بالأحداث التي جرت في البرتغال. ومن الجدير بالذكر أنه في بداية هذه الموجة من التحولات، كان للثورة البرتغالية سمة تميزها عن غيرها من التي يتناولها هذا التقرير، إذ وقع التنافس بين هدفان للانتقال، الأول لإحداث نظام شيوعي، والثاني من أجل إقرار الديمقراطية الليبرالية. وقد فاز هذا الأخير بسبب نتائج الانتخابات الواضحة التي كانت لصالح الأحزاب غير الشيوعية. في كل الانتقالات الثمانية الأخرى، فإن الهدف الوحيد الذي كان واضحا هو تأسيس ديمقراطية ليبرالية.

وعلى العكس من التحولات المتميزة التي طرأت في أوروبا الجنوبية، تبرز التحولات في أوروبا الوسطى والشرقية دينامية جهوية قوية. وقعت جميع التحولات في سياق البيريسترويكا التي جاء بها جورباتشوف وتخفيف قبضة النظام السوفياتي على الدول التابعة له. لقد منح نشاط حركة التضامن في بولندا فضاء واسعا للمعارضة في العالم الشيوعي.

على الرغم من اختلاف السياقات، فمن الواضح أن عددا كثيرا من الأسئلة التي تواجه تونس ومصر حاليا مشابهة لتلك التي كان على الأطراف الفاعلة في هذه التحولات بأوروبا الإجابة عنها، مثل: هل يتعين إجراء انتخابات سريعة، وإذا كان الجواب نعم فلأي هيئات؟ هل يجب محاولة البقاء ضمن الإطار لقانوني للنظام القديم وإصلاحه في نفس الوقت؟ هل ينبغي إجراء الإصلاح الدستوري الشامل من خلال جمعية تأسيسية أو ترك هذه المهمة إلى البرلمان؟ كيف ينبغي التعامل مع إرث حكم الحزب الوحيد؟ وهلم جرا.

وبالرغم من اختلاف الوضع في كل بلد على حدة، وأنه لا يمكن بسهولة استخلاص دروس بالنسبة للانتقالات في تونس ومصر وغيرهما، فإنه تجدر الإشارة إلى أن الانتقالات الديمقراطية التسع موضوع هذا التقرير تتقاسم بعض السمات المشتركة، من بينها:

انتخابات سريعة:

نظمت انتخابات في كل الحالات التسع في بداية عملية الانتقال، وقد أجريت أساسا في غضون ستة أشهر، وفي كل الحالات تقريبا في غضون ١٣ شهرا (انظر الرسم البياني أدناه). إن فقدان الشرعية الذي يلي سقوط أو تغيير نظام ما يكون عميقا بالشكل الذي يجب معه ملء هذا الفراغ بسرعة. وعلاوة على ذلك، فإن تحديد موعد لعملية انتخابية من شأنه معالجة الشعور بالانجراف بعد الحدث الثوري، لأن الانتخابات المقبلة تعطي السكان المتوجسين آفاقا ملموسة للتغيير تعمل على تركيز انتباه صانعي السياسات.

إن البلدان التي جرت فيها الانتخابات بعد ستة أشهر من زوال النظام القديم هي بالخصوص تلك التي خضعت لانتقال ديمقراطي مبني على أساس التفاوض (اسبانيا، هنغاريا، بولندا)، بدلا من التحول الثوري حيث أطيح بالنظام القديم.

الفترة الزمنية منذ بداية الانتقال حتى الانتخابات

الشهور	رومانيا (١٩٨٩–٩٠)	ج ألمانيا الديمقراطية (١٩٨٩–٩٠)	تشيكو سلوفاكيا (١٩٨٩–٩٠)	بلغاريا (١٩٨٩–٩٠)	يوغندا (١٩٨٩–٩٠)	هنغاريا (١٩٨٩–٩٠)	إسبانيا (١٩٧٥–٧٧)	اليونان (١٩٧٤)	البرتغال (١٩٧٤–٧٥)
٠									
١-									
٢-					٦٠ ×				
٣-									
٤-									
٥-									
١									
٢									
٣									
٤		٦٠						٦٠	
٥	٦٠								
٦	٦٠ ٣			٦٠					
٧			٦٠						
٨									
٩									
١٠					٦				
١١									
١٢							٦٤		٦٠ ٣
١٣					٦٠	٦٠			
١٤									
١٥									
١٦									
١٧									
١٨									
١٩							٦٠		
٢٠									

–انتخابات تنافسية جزئيا قبل سقوط النظام الشيوعي

ج ت: جمعية تأسيسية – ب: برلمان – ر: رئاسية – س: استفتاء

الإصلاح الدستوري:

يشكل الإصلاح الدستوري مدخلا أساسيا لأي تحول سياسي وفي الحالات المعروضة هنا، تحققت معظم هذه الإصلاحات في غضون سنة أو سنتين. وكما يظهر بوضوح من الجدول أدناه، فإن مقاربة الإصلاح الدستوري تختلف كثيرا: في بعض الحالات تم تعديل الدساتير القديمة، وفي حالات أخرى كتبت دساتير جديدة؛ في بعض الأحيان تمت الموافقة على التغييرات بواسطة الاستفتاء، وفي أحيان أخرى لم يقع ذلك؛ وفي حالات قليلة عملت الجمعيات التأسيسية على صياغة دساتير جديدة، وفي حالات أخرى تم تكليف البرلمانات بإنجاز هذه الإصلاحات.

تقوية البرلمانات:

في كل البلدان التسعة، فإن تقوية دور البرلمانات المنتخبة شكلت عنصرا مركزيا في الإصلاح الدستوري، لأسباب ليس أقلها أن فروع الجهاز التنفيذي للأنظمة القديمة كانت تتمتع بصلاحيات مفرطة. إن التخوف من تمركز مستويات عليا من السلطة في فرع واحد داخل الدولة دفع كل البلدان تقريبا إلى اعتماد النظام السياسي البرلماني. وقد كانت البرتغال وبولندا الاستثناءات الوحيدة، حيث تم اختيار النظام شبه الرئاسي بدلا من ذلك. من الممكن أيضا أن يكون نموذج أوروبا الغربية، حيث تسود الأنظمة البرلمانية، أثر في اختيار النظام السياسي.

نظرة عامة حول طرق الإصلاح الدستوري

	تعديلات محدودة في البداية	دستور جديد	أي جهاز؟	الاستفتاء	تعليق
البرتغال	لا (دستور انتقالي)	نعم	جمعية تأسيسية	لا	
اليونان	نعم	نعم	البرلمان	نعم	
إسبانيا	نعم	نعم	البرلمان	نعم	
هنغاريا	نعم	لا	البرلمان	لا	تم إصلاح الدستور من طرف البرلمان القديم والجديد على امتداد فترة من الزمن.
بولندا	نعم	لا	البرلمان	لا	تم إصلاح الدستور من طرف البرلمان القديم والجديد على امتداد فترة من الزمن. صودق على الدستور الجديد سنة ١٩٩٧.
بلغاريا	لا	نعم	الجمعية الوطنية الكبرى×	لا	
تشيكوسلوفاكيا	نعم	لا	البرلمان	لا	أنجزت الاصلاحات الدستورية من طرف البرلمان، لكن تم تقسيم البلاد إلى قسمين عام ١٩٩٣.
جمهورية ألمانيا الديمقراطية	نعم	لا	لا	لا	انضمت جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى دستور ألمانيا (الغربية) في أكتوبر ١٩٩٠.
رومانيا	لا (وجود دستور حيز التنفيذ تم نسخ بعض مقتضياته)				

-أدت هذه الجمعية دور البرلمان ودور الجمعية التأسيسية في نفس الوقت

نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي:

في كل البلدان التسعة تقريبا تم تغيير النظم الانتخابية قبل أول انتخابات في أفق تعزيز التمثيلية النسبية. اختارت بعض الدول نظام التمثيل النسبي الكامل، بينما وضعت دول أخرى أنظمة موازية تجمع بين نظام الأغلبية والتمثيل النسبي. وقد كانت الغاية المنطقية للاتجاه نحو تمثيلية نسبية أكثر هي السماح بإدماج أكبر لمختلف القوى السياسية من خلال منح فرصة للأحزاب والحركات السياسية الصغيرة والجديدة.

إن التوجه نحو نظام التمثيل النسبي يمكن أن يكون مكملا منطقيا لإجراء انتخابات سريعة. فحتى لو أن المجموعات السياسية الجديدة لا تتوفر سوى على قليل من الوقت للتحضير للانتخابات، فإن لديها على الأقل فرصة لكسب بعض التمثيلية، بينما في إطار أنظمة الانتخاب بالأغلبية فإن الأحزاب الكبرى عموما هي التي تستطيع الفوز بمقاعد.

الإدارة الانتخابية:

على الرغم من أن الأنظمة السلطوية في أوروبا الجنوبية والأنظمة الشيوعية في أوروبا والوسطى والشرقية كانت تنظم انتخابات، فقد كانت مشوبة بالتزوير وقوضت بشدة من جراء انعدام الثقة بين الناخبين بشأن نزاهتها. وعلاوة على كونها عرضة للتلاعب، فإن الانتخابات في هذه البلدان لم تكن حقيقية ولا تنافسية، ونتائجها مشكوك فيها دائما.

وبناء على ذلك، اهتم الفاعلون في الانتقالات الديمقراطية اهتماما كبيرا بالكيفية التي سيتم بها تنظيم الانتخابات الانتقالية، لا سيما من الذي سيتكلف بتنظيمها. في معظم الحالات، تم إحداث لجان انتخابية مستقلة لتنظيم أو الإشراف على تنظيم الانتخابات. وتتألف هذه اللجان إما من شخصيات مستقلة أو من ممثلي الأحزاب أو منهما معا.

ما هي الدروس بالنسبة لمصر وتونس؟

بالرغم من عدم وجود دروس ثابتة يمكن استخلاصها من الانتقالات الديمقراطية الأوروبية أو غيرها بالنسبة لمصر وتونس، يجدر إبراز بعض أوجه التشابه والاختلاف في مسار كلا البلدين.

من الواضح جدا أنه في كل من مصر وتونس هناك تحرك لإجراء انتخابات سريعة بعد الإطاحة بالرؤساء السابقين. فقد أجرت مصر استفتاء بشأن تعديلات دستورية محدودة يوم ١٩ مارس ويعتزم المجلس العسكري عقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أيلول / سبتمبر. في تونس، من المقرر إجراء انتخابات لاختيار الجمعية التأسيسية يوم ٢٤ يوليو.

بشأن مسألة الهيئة التي يجب انتخابها أولا – في الانتقالات الديمقراطية الأوروبية التسع التي يتناولها هذا التقرير، فإن البرتغال ورومانيا فقط عينتا جمعية تأسيسية كأول حدث انتخابي بعد الإطاحة بالنظام السابق. أما في الدول الأخرى فإن البرلمانات هي التي كلفت بالإصلاح الدستوري؛ وأحيانا تم توسيع مهمتها بصفة خاصة لهذا الغرض، كما وقع في بلغاريا حيث تم اختيار جمعية وطنية كبرى، لتعمل في نفس الوقت كبرلمان وكجمعية تأسيسية.

خلافا لتونس، فإن الانتقالات موضوع هذا التقرير قادتها قوى المعارضة أو وفي بعض الأحيان قادها نظام قديم أصلح نفسه تحت ضغط من المعارضة من داخله. إن رومانيا فقط هي التي كانت لها ثورة من دون قيادة واضحة مع عناصر من الحزب الشيوعي القديم الذين تمكنوا من مراقبة عملية الانتقال.

خلافا لما حدث في مصر، حيث يظهر أن المجلس العسكري يفكر في إصلاح دستوري شامل كأحد الخيارات، فإن الإصلاحات الدستورية تم اعتبارها في الانتقالات الأوروبية أمرا جوهريا في كل عملية انتقال وفي كثير من الحالات كلفت برلمانات منتخبة حديثا لتنفيذ هذه الإصلاحات. رغم كونه مشابها لحالة إسبانيا واليونان وتشيكوسلوفاكيا، قد بدأ الانتقال في مصر بإصلاحات دستورية محدودة.

وبقدر ما أن الأمر يتعلق أيضا بالإدارة الانتخابية، فإن مصر تختلف عن البلدان المشمولة بهذا التقرير ما دام أن هناك أطرافا في السلطة القضائية تتمتع تقليديا بثقة الجمهور قد احتفظت بسمعة تؤكد استقلالها. وبالتالي، كان هناك طلب منذ فترة طويلة أن يشارك القضاة في الإشراف على الانتخابات، وقد لعبوا بالفعل دورا بارزا في الإشراف على استفتاء ١٩ مارس حول التعديلات الدستورية المحدودة.

البرتغال:

I. مدة الانتقال

ابتداء من ٢٥ أبريل ١٩٧٤ عندما انتظم صغار ضباط الجيش في »حركة القوات المسلحة« وقاموا بانقلاب عسكري، إلى أبريل ١٩٧٦ عندما اعتمد دستور ديمقراطي جديد، تلته انتخابات برلمانية ورئاسية.

II. السياق

في سنة ١٩٧٤ كانت هناك مؤشرات كثيرة على أن النظام السلطوي الذي أنشأه سالازار عام ١٩٢٦ كان تحت الضغط. كان الاقتصاد يعاني من أزمة النفط والحروب الاستعمارية المكلفة في غينيا وأنغولا وموزامبيق. وكان رئيس الوزراء مارسيلو كايتانو قد خسر دعم الإصلاحيين الليبراليين في البرلمان عندما لم يسفر توجهه نحو التحرر السياسي والإصلاح عن نتائج. أما الحركة الطلابية، الموجهة أساسا من طرف جماعات اليسار المتطرف، فكانت تسيطر على الجامعات، أما اتحادات النقابات العمالية الكبرى فكانت تحت سيطرة المعارضة التي تضم من بينها الحزب الشيوعي. وكانت القوات المسلحة منقسمة بشكل عميق على مستوى كل الرتب وذلك أساسا بسبب عدم قدرة النظام على وضع حد للحروب الاستعمارية.

III. تكوين هيئات الانتقال

طوال فترة الانتقال كانت هناك شريحتان من المؤسسات السياسية: المؤسسات القائمة مثل الحكومة والرئيس، والهيئات الثورية المشكلة حديثا؛ أحيانا كان هاذان الفريقان ممثلان لهيئة واحدة. في الفترة المضطربة ما بين الانقلاب واعتماد دستور جديد في أبريل ١٩٧٦ كان هناك رئيسان وستة حكومات مؤقتة.

في أعقاب انقلاب نيسان / أبريل، أنشأت »حركة القوات المسلحة« المجلس العسكري للإنقاذ الوطني، الذي يتألف من الجنرالات من الفروع الثلاثة للقوات المسلحة، باعتباره سلطة انتقالية حتى انتخاب الجمعية التأسيسية في نيسان / أبريل ١٩٧٥. ترأس المجلس العسكري الجنرال أنطونيو دو سبينولا. أصبح الجنرال سبينولا رئيسا وعين وزيرا أولا غير حزبي لكنه استقال في وقت لاحق من ذلك العام. استلمت أول حكومة مؤقتة مهامها في بداية

شهر مايو ١٩٧٤ ولم تشمل الجيش. لقد كانت حكومة ائتلافية تضم، إلى جانب آخرين، قادة الأحزاب السياسية الرئيسية، بما في ذلك الحزب الشيوعي.

في شهر مايو ١٩٧٤ أيضا، تم إنشاء مجلس الدولة، مشتملا على أعضاء من المجلس العسكري، وأعضاء من »لجنة تنسيق البرنامج« التابعة لحركة القوات المسلحة، وشخصيات مدنية رائدة. في سبتمبر ١٩٧٤، تم حل المجلس العسكري وحل محله »مجلس العشرين« والذي شمل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وعناصر من الجيش أعضاء في الحكومة المؤقتة وممثلين عن حركة القوات المسلحة. في مارس ١٩٧٥، في أعقاب فشل الانقلاب الذي قام به الرئيس السابق الجنرال سبينولا، تم تعويض »مجلس العشرين« بـ »مجلس الثورة«، الذي اشتمل على رؤساء الأركان وقادة المناطق العسكرية بالإضافة إلى أعضاء مجلس العشرين. تم إقرار مجلس الثورة غير المنتخب من طرف الدستور الديمقراطي لسنة١٩٧٦ وألغى فقط بمناسبة الإصلاح الدستوري سنة ١٩٨٢.

IV. الفاعلون

لقد تم حل الحزب الحاكم، حزب الحركة الشعبية الوطنية في ٢٥ أبريل ١٩٧٤. قبل الانقلاب العسكري، كان هناك حزبان غير مشروعين، لكنهما أكثر أحزاب المعارضة الرئيسية نشاطا: الحزب الشيوعي البرتغالي والحزب الاشتراكي الذي أسس حديثا سنة ١٩٧٣بقيادة ماريو سواريس. أصبح قادة هذين الحزبين وزراء في الحكومة المؤقتة الأولى، إلى جانب عضو في الحزب الليبرالي والذي أصبح قائدا للحزب الشعبي الديمقراطي الذي أنشئ حديثا. في وقت لاحق، تم خلق حزب الوسط الديمقراطي الاجتماعي، وهو حزب مسيحي ديمقراطي. هذه الأحزاب الأربعة، التي حصلت على دعم دولي كبير، أصبحت هي الأحزاب السياسية الرئيسية في ظل النظام الديمقراطي الجديد. بين نيسان / أبريل ونوفمبر ١٩٧٤، تم إنشاء أكثر من ٥٠ حزبا سياسيا في البرتغال.

V. العدالة الانتقالية

بمجرد توليه السلطة، وضع المجلس العسكري حدا للرقابة على الصحافة، ومنع قوات الشرطة السرية واعتقل مؤقتا عددا من مسؤوليها، وقام بالإفراج عن السجناء السياسيين

وإلغاء المنظمات الرئيسية للنظام السابق: الحركة الشعبية الوطنية، الفيلق البرتغالي (منظمة شبه عسكرية) ومنظمة الشباب الوطني البرتغالي. غادر بعض من قيادات النظام القديم البلاد، وبقي آخرون لكن دون أن يلعبوا أي دور في الحياة العامة.

VI. تسلسل الأحداث، لا سيما الانتخابات

- ٢٥ أبريل ١٩٧٤: انقلاب عسكري؛ المجلس العسكري للإنقاذ الوطني يستولي على السلطة.
- مايو ١٩٧٤: المجلس العسكري للإنقاذ الوطني يعين الجنرال سبينولا رئيسا للبلاد. تعيين أول حكومة انتقالية.
- يوليو ١٩٧٤: تعيين الحكومة المؤقتة الثانية، برئاسة الجنرال فاسكو غونسالفيس.
- سبتمبر ١٩٧٤: الجنرال سبينولا يستقيل ويحل محله الجنرال كوستا غوميز رئيسا للبلاد.
- أكتوبر ١٩٧٤: تعيين الحكومة المؤقتة الثالثة.
- ١١ مارس ١٩٧٥: محاولة انقلاب فاشلة من قبل الجنرال سبينولا. إحداث مجلس الثورة.
- مارس ١٩٧٥: تعيين الحكومة المؤقتة الرابعة.
- أبريل ١٩٧٥: عقد اتفاق دستوري مسبق بين »حركة القوات المسلحة« والأحزاب السياسية الرئيسية، يتم بمقتضاه تحديد دور الحركة لفترة انتقالية ما بين ثلاث إلى خمس سنوات.
- ٢٥ أبريل ١٩٧٥: انتخاب الجمعية التأسيسية، نسبة المشاركة أكثر من ٩٠٪.
- أغسطس ١٩٧٥: تعيين الحكومة المؤقتة الخامسة، المشكلة بصفة اساسية من الحزب الشيوعي وحلفائه في الجيش.
- سبتمبر ١٩٧٥: إنشاء الحكومة المؤقتة السادسة.
- ٢٤–٢٥ نوفمبر ١٩٧٥: محاولة انقلاب من جانب الجناح الراديكالي من حركة

القوات المسلحة.

- ٢ أبريل ١٩٧٦: الموافقة على الدستور الجديد.
- ٢٥ أبريل ١٩٧٦: الانتخابات البرلمانية، والتي فاز بها الحزب الاشتراكي.
- يونيو ١٩٧٦: انتخاب الجنرال رامالهو إيانيس كرئيس للبلاد.

VII. مسلسل الإصلاح الدستوري

استند مسلسل الإصلاح الدستوري على برنامج حركة القوات المسلحة، والذي قرر انتخاب جمعية تأسيسية. بعد فترة قصيرة من توليه السلطة، صادق المجلس العسكري على دستور مؤقت إلى حين اعتماد دستور جديد في أبريل ١٩٧٦. تم انتخاب الجمعية التأسيسية المكونة من ٢٥٠ عضوا بالاقتراع المباشر وضمت ممثلي ستة أحزاب سياسية. دامت المداولات حول الدستور الجديد لمدة عشرة أشهر، بعد ذلك وافقت الأغلبية على الدستور الجديد، مع ١٥ صوتا فقط غير موافقين.

VIII. إصلاح النظام السياسي

جرى الانتقال في البرتغال من نظام فئوي استبدادي ذي الحزب الواحد، إلى ديمقراطية شبه رئاسية، حيث يتم انتخاب الرئيس والبرلمان مباشرة.

IX. النظام الانتخابي

وفقا للتشريعات المصادق عليها خلال الفترة الانتقالية، لا يمكن أن يشارك في الانتخابات سوى الأحزاب السياسية. من أجل تشكيل حزب سياسي، كان مطلوبا الحصول على ٥,٠٠٠ توقيعا. أما النظام الانتخابي الذي تم اختياره فكان نظام القائمة بالتمثيل النسبي، مع الترشيح المتعدد في المقاطعات (١٨ مقاطعة وجهتين مستقلتين) باستخدام طريقة» هوندت «في توزيع المقاعد.

X. الإدارة الانتخابية

أنشئت اللجنة الوطنية للانتخابات في نوفمبر ١٩٧٤. وكان جزءا أساسيا من ولايتها ضمان التعامل بالمساواة مع جميع المرشحين والأحزاب. كانت اللجنة في البداية تحت إشراف رئاسة مجلس الوزراء وفي وقت لاحق وزارة الداخلية. أول انتخابات في الفترة الانتقالية للجمعية التأسيسية، وكذلك الانتخابات البرلمانية لسنة ١٩٧٦ والانتخابات الرئاسية كانت تحت إشراف مجلس الثورة.

اليونان:

I. المدة الانتقالية

منذ بداية الأزمة في قبرص في يوليو ١٩٧٤، إلى الموافقة على الدستور الديمقراطي الجديد من قبل البرلمان في يونيو ١٩٧٥.

II. السياق

في سنة ١٩٦٧، قامت مجموعة من الكولونيلات بانقلاب عسكري وحظرت كل نشاط سياسي معارض. حاول النظام العسكري الجديد تعزيز شرعيته من خلال اعتماد دستور جديد. مع ذلك كان نظاما سلطويا يستند في تسييره إلى سلطات رئاسية واسعة. وفي الوقت نفسه، وأمام تصاعد الانشقاق الشعبي والصعوبات الاقتصادية، عين الرجل القوي للطغمة العسكرية، جورج بابادوبولوس، حكومة مدنية في ٨ أكتوبر ١٩٧٣، بقيادة سبيريدون ماركزنيس، زعيم الحزب التقدمي الذي لم يؤيد تاريخيا الجيش، كمحاولة أخرى لإضفاء الطابع المؤسسي والشرعية على النظام. تم رفع الأحكام العرفية وتقديم وعد بإجراء انتخابات حرة، غير أن أغلبية السياسيين اليونانيين رفضوا التفاوض مع المجلس العسكري.

في وقت لاحق عام ١٩٧٣، حصلت انتفاضة مدنية وطلابية على دعم واسع من السكان وعلى الصعيد الدولي، وأصبحت الحكومة العسكرية في عزلة متزايدة، ومنقسمة وفاقدة الشرعية.

في ٢٥ نوفمبر ١٩٧٣ وقع انقلاب عسكري آخر من داخل النظام العسكري واستولى العميد ديميتريوس إيوانيدس على السلطة، وزاد في قمع النظام للمعارضة. فقد أطاح بـ »بابادوبولوس«، وألقى القبض على رئيس الوزراء، وأعاد العمل بالأحكام العرفية وألغى المسلسل الانتخابي. مع ذلك، فإن فشل المحاولة الانقلابية للنظام العسكري في قبرص عام ١٩٧٤وفشل هذا النظام في منع غزو تركيا الجزيرة أدى في النهاية إلى انهياره. تمت دعوة السياسي المحافظ لما بعد الحرب من المنفى، قسطنطين كارامنليس، ليصبح رئيسا للوزراء في يوليو ١٩٧٤.

III. مكونات الهيئات الانتقالية

قامت الحكومة المدنية المؤقتة برئاسة كارامنليس بقيادة الانتقال. بعد الغزو التركي لقبرص، قام الرئيس الجنرال فايدون غيزيكيس بإزاحة الحكومة العسكرية، بمساعدة من السياسيين المدنيين، وتفاوض على عودة كارامنليس. قبل كارامنليس العرض بالعودة بشرط أن يتخلى الجيش عن دوره السياسي. شكل كارامنليس حكومة وحدة وطنية، وشرعن كل الأحزاب السياسية، بما في ذلك الحزب الشيوعي المحظور سابقا، وألغى الرقابة والأحكام العرفية، ونظم الانتخابات البرلمانية والاستفتاء حول إلغاء النظام الملكي. كانت حكومة الوحدة الوطنية تتألف؛ من وزراء من قوى سياسية متعددة تنتمي لفترة ما قبل ١٩٦٧، يتعلق الأمر بالاتحاد الوطني الراديكالي وهو حزب محافظ، واتحاد الوسط وهو حزب ينتمي للوسط، وأيضا بعض الشباب المختارين الذين ينتمون لمقاومة الطغمة العسكرية والذين تجمعوا حول الديمقراطيين الاجتماعيين المنتمين لحزب القوى الجديدة.

IV. الفاعلون

إن إذلال الجيش في أزمة قبرص وانهيار النظام العسكري الذي تلاه كان يعني أن التركيز تحول نحو التوصل إلى حل سياسي على حساب العناصر العسكرية. قامت هيئة الأركان المشتركة والرئيس غيزيكيس بتحييد القاعدة العسكرية غير الهرمية للنظام القديم، وبالتالي إبعاد القوات المسلحة من نظام يحتضر وتسهيل الطريق لنقل السلطة.

V. العدالة الانتقالية

بين خريف عام ١٩٧٤ ونهاية عام ١٩٧٥، حاول النظام الجديد »تنظيف« المؤسسات العمومية من نخبة الطغمة العسكرية والمتعاونين معها. ورغم أن العملية تم تنفيذها عبر عدد من المؤسسات، إلا أن العقوبات كانت عموما أكثر شدة بالنسبة للمسؤولين عن إقامة النظام منها بالنسبة للأعضاء الآخرين، حتى الرئيسيين منهم مثل الوزراء وأولئك الذين شاركوا في التعذيب. إن العقوبات الخفيفة التي طبقت على البعض كانت جزءا من تسوية سعت من خلالها النخب الديمقراطية إلى تجنيب الجيش إجراءات قاسية، خوفا من احتمال نشوب حرب مع تركيا، ومن ردة فعل مناهضة لحكومة النظام الجديد من طرف القوات المسلحة.

بعد عدد من القضايا القانونية الخاصة المرفوعة ضد قادة الهيئة العسكرية، بدأت مرحلة ثانية من عملية العدالة الانتقالية أكثر طموحا: في غشت /أغسطس ١٩٧٤ كان رئيس هيئة الأركان المشتركة وقائد الجيش متقاعدين، وفي أيلول / سبتمبر صدر تشريع جديد يخص المتعاونين مع النظام السابق، وتبعا لذلك فإن الأساتذة والقضاة وضباط الشرطة ورؤساء البلديات والمحامين ومديري المؤسسات العامة والتعاونيات ومديري وسائل الإعلام التابعة للدولة الذين كانوا قد تعاونوا مع النظام العسكري تم فصلهم من مناصبهم. في أكتوبر، تم توقيف خمسة من أبرز قادة المجلس العسكري وترحيلهم. بعد المحاولة الانقلابية في فبراير ١٩٧٥، أصبح موقف الحكومة من ضباط الجيش أكثر تصلبا فتم إجبار الكثيرين منهم على التقاعد أو تم فصلهم. وفي يوليو ١٩٧٥، قررت أعلى محكمة مدنية أن العناصر العسكرية التي قامت بالانقلاب وحدها هي التي يجب أن تحاكم بتهمة الخيانة العظمى، دون النخبة المدنية.

VI. تسلسل الأحداث، وخاصة الانتخابات

- ٢٤ يوليو ١٩٧٤: أصبح كارامنليس رئيسا للوزراء، وأدى اليمين الدستورية أمام النظام العسكري.
- ١٧ نوفمبر ١٩٧٤: فاز في الانتخابات البرلمانية التعددية "حزب الديمقراطية الجديد" الذي أسسه حديثا كرامنليس بنسبة ٥٤,٤٪ من الأصوات.
- ٨ ديسمبر ١٩٧٤: استفتاء شعبي حول ما إذا كان اليونان يريد أن يكون ملكية أو

جمهورية جاء بنتيجة٦٩ ٪ نعم لخيار الجمهورية.

- ديسمبر ١٩٧٤: افتتاح البرلمان المنتخب حديثا.
- ١٩ يونيو ١٩٧٥: الانتخابات الرئاسية الأولى في الجمهورية الديمقراطية الجديدة؛ انتخاب قسطنطين تساتسوس من طرف البرلمان.
- يونيو ١٩٧٥: البرلمان يصادق على دستور جمهوري وديمقراطي.
- ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧: الانتخابات العامة.

VII. مسلسل الإصلاح الدستوري

شكلت صياغة دستور جديد مسألة ذات أولوية بالنسبة لحكومة كارامنليس، الذي أعاد العمل في البداية بدستور ١٩٥٢، لكن بمواد تحيل إلى الملك الذي تمت إزاحته. بعد ذلك، تم تحرير دستور جديد بالاعتماد على نصوص دستوري ١٩٢٧ و١٩٥٢، ومستوحى من دستور ألمانيا الغربية ودستور فرنسا لسنة ١٩٥٨. وقد أعد المشروع من قبل الحكومة وأقره مجلس النواب. كانت عملية صياغة الدستور إلى حد كبير عملية من جانب واحد من قبل الحكومة. فقد تم استبعاد قوى اليسار من هذه العملية، وعلى الرغم من أنه كانت هناك مناقشة حرة للنص الدستوري، كانت المدة قصيرة وقاطع أعضاء المعارضة في البرلمان التصويت احتجاجا على رفض الأغلبية مراجعة سلطات الرئيس، الذي كان يتمتع بسلطات تنفيذية كبيرة. لم يقع اللجوء إلى المحكمة الدستورية لأن هذه الهيئة كانت قد فقدت مصداقيتها بسبب دورها خلال الحكم العسكري الدكتاتوري.

يعتبر الرئيس والحكومة مسؤولين أمام البرلمان، وتخضع القوانين التي يقرها البرلمان لحق النقض الرئاسي، والذي بدوره لا يمكن تجاوزه إلا بتصويت الأغلبية المطلقة داخل البرلمان.

VIII. إصلاح النظام السياسي

انتقل اليونان من الديكتاتورية العسكرية إلى نظام جمهوري برلماني مع مجلس تشريعي بغرفة واحدة.

IX. النظام الانتخابي

وضعت القوانين الانتخابية عام ١٩٧٤ و١٩٧٧نظام التمثيل النسبي من أجل ٣٠٠ مقعدا برلمانيا على أساس القوائم الحزبية في ٥٦ دائرة ينتخب فيها الأعضاء لمدة أربع سنوات. تمثل كل دائرة بما بين واحد و ٣٢عضوا، وفقا لعدد سكانها. توزع المقاعد المتبقية بين الأحزاب السياسية التي تحصل على أكثر من النسبة الدنيا المطلوبة من الأصوات (١٧٪ من التصويت الوطني لحزب واحد، و٢٥٪ لإتلاف حزبين، و٣٠٪ لإتلاف من ثلاثة أحزاب أو أكثر). يتم توزيع ٢٨٠ مقعدا على أساس تصويت الدوائر الانتخابية ويتم تخصيص ١٢ المتبقية بناء على القوائم الوطنية. ينتخب الرئيس من قبل البرلمان لمدة خمس سنوات، ويعين الوزير الأول بناء على الأغلبية في البرلمان.

X. الإدارة الانتخابية

نظمت الانتخابات من قبل وزارة الداخلية تحت إشراف هيئة جماعية تتألف من قضاة ورجال قانون.

إسبانيا:

I. المدة الانتقالية

تبدأ من وفاة فرانكو في نوفمبر ١٩٧٥، إلى حين اعتماد الدستور الجديد سنة ١٩٧٨.

II. السياق

انطلق الانتقال الديمقراطية بإسبانيا بعد وفاة فرانكو في نوفمبر ١٩٧٥ واسترجاع النظام الملكي في شخص الملك خوان كارلوس دي بوربون. وإدراكا منها أن الأحداث كانت تقود البلاد نحو نظام أكثر انفتاحا، رأت النخب الفرانكوية أنها لا تستطيع البقاء في السلطة بدون ممارسة القمع على نطاق واسع والذي لم تكن مستعدة لفرضه. لذلك شرعت هاته النخب في إصلاح النظام السياسي، وبعد إقالة الرئيس أرياس نافارو، توجهت نحو ديمقراطية كاملة. وبالنظر إلى أن النظام حظى بدعم القوات المسلحة، قرر المعارضون الانضمام إلى الانتقال

بدلا من محاولة الإطاحة به. وبذلك كانت إسبانيا مثالا لانتقال نحو الديمقراطية متفاوض عليه.

III. تكوين الهيئات الانتقالية

إن الفاعلين الرئيسين في عملية الانتقال كانا هما الملك المتوج حديثا خوان كارلوس، وحكومتي سواريز (المعين من قبل الملك ١٩٧٦-١٩٧٧، المنتخب من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٩). أقنع سواريز البرلمان الفرنكوي بالسماح باجراء انتخابات مفتوحة وحرة بمشاركة كاملة للأحزاب السياسية، بما في ذلك الحزب الشيوعي الذي كان سواريز قد منحه الشرعية بشكل أثار الجدل. لعب البرلمان الفرانكوي أيضا دورا إيجابيا في الانتقال، بموافقته على إضفاء الطابع المؤسساتي على العملية الديمقراطية بدءا بانتخابات برلمانية حرة.

IV. دور للحزب الحاكم

بالرغم من أن سواريز كان أحد الوجوه الرئيسية في عملية الانتقال، فإنه كان زعيم حزب فرانكو »الحركة الوطنية«، حزب لم يلعب إلا دورا ثانويا في عملية الانتقال ولكنه اختفى كليا. أنشأ وزراء سامون وبيروقراطيين من عهد فرانكو »التحالف الشعبي" في سنة ١٩٧٦تحت قيادة مانويل فراغا. فاز التحالف الشعبي بحوالي ٢٥٪ من الأصوات وأصبح أحد أحزاب المعارضة. في ١٩٨٩ غير التحالف الشعبي قيادته، وأعاد تموقعه تحت اسم "الحزب الشعبي« وترأس الحكومة بين ١٩٩٦ و٢٠٠٤.

V. تسلسل الأحداث، وخاصة الانتخابات

- نوفمبر ١٩٧٥ – يناير ١٩٧٦: وفاة فرانكو وتتويج الملك خوان كارلوس، حكومة أرياس نافارو الثانية.
- يوليو ١٩٧٦: بعد المظاهرات والإضرابات، أقال الملك حكومة نافارو وعين سواريز وزيرا أول.
- سبتمبر ١٩٧٦: عرض سواريز قانون الإصلاح السياسي على البرلمان؛ يقترح

القانون نظام المجلسين، ويحدد تفاصيل صلاحيات الملك وإجراءات الإصلاح الدستوري.

• يقترح أيضا نظاما لانتخابات البرلمان على أساس نظام التمثيل النسبي في مجلس النواب، ونظام تعددي لانتخاب مجلس الشيوخ. وتقرر إجراء الانتخابات في يونيو١٩٧٧.

• نوفمبر ١٩٧٦: البرلمان يوافق على قانون الإصلاح السياسي باعتباره قانونا دستوريا.

• ديسمبر ١٩٧٦: المصادقة على قانون الإصلاح السياسي من خلال استفتاء.

• مارس ١٩٧٧: مرسوم ملكي يدعو إلى إجراء انتخابات.

• أبريل ١٩٧٧: شرعنة الحزب الشيوعي الاسباني.

• يونيو ١٩٧٧: فوز حزب سواريز »اتحاد الوسط الديمقراطي« في أول انتخابات برلمانية ديمقراطية. البرلمان يضع دستورا جديدا.

• أكتوبر ١٩٧٧: مواثيق مونكلوا: الحكومة توافق على الإطار الأساسي الاقتصادي والاجتماعي مع الأحزاب البرلمانية والنقابات الرئيسية والجمعيات المهنية.

• ديسمبر ١٩٧٨: الاستفتاء على الدستور الجديد.

• مارس ١٩٧٩: الانتخابات البرلمانية الثانية، فاز فيها اتحاد الوسط الديمقراطي.

• فبراير ١٩٨١: انقلاب عسكري فاشل.

• أكتوبر ١٩٨٢: الانتخابات البرلمانية الثالثة والتي فاز بها الحزب الاشتراكي.

VI. مسلسل الإصلاح الدستوري

بدأ البرلمان في وضع مسودة للدستور في صيف عام ١٩٧٧ووافق عليه مجلسا البرلمان بشكل منفصل في أكتوبر ١٩٧٨ وصودق على النص النهائي في استفتاء في ديسمبر ١٩٧٨.

VII. إصلاح النظام السياسي

انتقلت اسبانيا من نظام الحزب الوحيد السلطوي إلى ملكية دستورية برلمانية.

VIII. النظام الانتخابي

منذ انتخابات يونيو ١٩٧٧، طبقت إسبانيا التمثيل النسبي كنظام انتخابي لمجلس النواب، ولكن هناك حد أدنى من التمثيل لعضوين لكل من المقاطعات الخمسين، بالإضافة إلى عضو واحد لكل من المناطق الإسبانية المستقلة سبتة ومليلية. وما تبقى من ٢٤٨مقعدا فيخصص بالتناسب على أساس عدد السكان مع عتبة٣ ٪ والقوائم الحزبية المغلقة باستخدام طريقة توزيع "هير نيمير". ونظرا للعدد الكبير من الدوائر الانتخابية، فإن النظام الانتخابي يكون لصالح الأحزاب الكبيرة. ويتكون مجلس الشيوخ من ٢٦٤عضوا: ٢٠٨ تنتخب بأغلبية الأصوات الشعبية (أربعة في كل محافظة) انطلاقا من قائمة مفتوحة، و٥٦معينين من قبل البرلمانات الجهوية.

IX. الإدارة الانتخابية

استفتاء عام ١٩٧٨ والانتخابات اللاحقة نظمت ونفذت من قبل وزارة الداخلية.

هنغاريا:

I. المدة الانتقالية

من فبراير ١٩٨٩ عندما وافق الحزب الحاكم »حزب العمال الاشتراكي الهنغاري« على نظام التعددية الحزبية، إلى انتخابات أبريل ١٩٩٠، التي فازت بها المعارضة.

II. السياق

في أواخر عام ١٩٨٨، بدأت وضعية إجتماعية واقتصادية صعبة تقوض شرعية النظام الهنغاري. وقد تمكنت مجموعة قوية بنحو متزايد من داخل الحزب، بدعم من المعارضة المنظمة جيدا، أن تتحدي يانوس كادار بنجاح، زعيم حزب العمال الاشتراكي الهنغاري،

في مؤتمر الحزب وإجباره على قبول فكرة الديمقراطية التعددية. كان في هنغاريا بالفعل عدة أحزاب للمعارضة في بداية ١٩٨٩ مما ساعد على الانتقال إلى نظام متعدد الأحزاب. وقد شملت »المنتدى الديمقراطي المجري« (وهو حزب وسط يميني)، و«اتحاد الشباب الديمقراطيين«، وحزب صغار الملاك المستقلين، وتحالف الديمقراطيين الأحرار، والحزب الديمقراطي الاجتماعي.

وبتشجيع من النجاح الذي حققته العديد من المظاهرات حول الذكرى السنوية لثورة ١٨٤٨، شكلت هذه الأحزاب» المائدة المستديرة للمعارضة« في مارس ١٩٨٩. وكان الهدف منها الاتفاق على ماذا يجب أن يطلب من النظام بشأن عملية الانتقال. وافق النظام في نهاية المطاف على تنظيم مائدة مستديرة للمحادثات مع المعارضة المعروفة باسم »المائدة المستديرة للمفاوضات الثلاثية الأطراف". وقد عقدت من يونيو إلى سبتمبر ١٩٨٩.

III. تكوين الهيئات الانتقالية

تألفت »مائدة المفاوضات الثلاثية« من حزب العمال الاشتراكي الهنغاري، و«المائدة المستديرة للمعارضة«، وتكون الجانب الثالث من مجموعة من المنظمات تضم المجلس الوطني لنقابات العمال، والمجلس الوطني للمرأة المجرية ومنظمة شباب الحزب الشيوعي. كانت لطبيعته الثلاثية الأطراف نتيجة المفاوضات الناجحة لحزب العمال الاشتراكي الهنغاري بأن يكون هناك جانب ثالث على قدم المساواة في مائدة المفاوضات. وكان الغرض الرئيسي من »مائدة المفاوضات الثلاثية« إرساء القواعد التي يمكن بموجبها إجراء انتخابات تعددية، بما في ذلك القانون الانتخابي والنظام السياسي الجديد. ولم يكن في نيتها تقاسم السلطة بين الأطراف الثلاثة. وقد كانت إحدى النقاط الأساسية التي استنتجتها هي أن التشريع لا ينبغي أن يسبق الاتفاقات السياسية. وبما أن الأمر تعلق بانتقال متفاوض عليه، فقد بقيت الحكومة الشيوعية في السلطة حتى آذار / مارس ١٩٩٠ عندما أجريت الانتخابات.

IV. الفاعلون

كان حزب العمال الاشتراكي الهنغاري طرفا فاعلا رئيسيا في عملية الانتقال؛ فقد جاء الدفع نحو الانتقال من داخل الحزب وكان تقدم المفاوضات تدريجيا. تم حل الحزب طوعيا

من قبل أعضائه في أكتوبر ١٩٨٩ وتم تعويضه جزئيا بحزب يحمل اسما جديدا هو الحزب الاشتراكي الهنغاري. وقد شارك في أول انتخابات حرة أجريت في مارس ١٩٩٠.

V. العدالة الانتقالية

بعد انتخابات عام ١٩٩٠، دفعت الحكومة الجديدة في اتجاه متابعة الأفراد الذين ساهموا في سحق ثورة ١٩٥٦. وحاول قانون صدر سنة ١٩٩١ تمديد القيود المفروضة في قوانين التقادم المسقط للجرائم التي ارتكبت في ظل النظام السياسي السابق، ولكن المحكمة الدستورية قضت بأن قانون ١٩٩١ غير دستوري. ومع ذلك، فإن نفس المحكمة أيدت النسخة المنقحة من القانون، الذي يصنف جرائم ١٩٥٦ كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وكلاهما لا يخضع لقانون التقادم. في ٩ مارس ١٩٩٤، أي شهرين قبل الانتخابات الوطنية، اعتمد البرلمان قانون التطهير الذي أخضع ما يقرب من ١٢,٠٠٠ من الموظفين لعملية فرز من أجل تحديد ما إذا كانوا قد تعاونوا مع الشرطة السرية السابقة. ألغت المحكمة الدستورية أحكاما عديدة من قانون آذار / مارس ١٩٩٤، معتبرة إياها غامضة وتعسفية.

VI. تسلسل الأحداث، وخاصة الانتخابات

- مايو ١٩٨٨: يانوس كادار، زعيم حزب العمال الاشتراكي الهنغاري زعيما للحزب، أطيح به في مؤتمر الحزب.
- مارس ١٩٨٩: مظاهرات شعبية ضد النظام، تكوين المائدة المستديرة للمعارضة.
- حزيران / سبتمبر ١٩٨٩: انعقدت المائدة المستديرة الثلاثية للمفاوضات.
- يونيو ١٩٨٩: حفل إعادة دفن عدد من الشخصيات البارزة منتمية لثورة ١٩٥٦، اعترافا لها بأهميتها.
- أكتوبر ١٩٨٩: البرلمان يوافق على مجموعة القواعد الانتخابية الجديدة وعلى اسم جديد للبلاد.
- أكتوبر ١٩٨٩: حزب العمال الاشتراكي الهنغاري يصبح الحزب الاشتراكي الهنغاري.

• نوفمبر ١٩٨٩: استفتاء شعبي يقرر أن الانتخابات الرئاسية سوف تجرى مباشرة بعد الانتخابات العامة. وقد قرر البرلمان انتخابات الرئيس بالاقتراع غير المباشرة.

• آذار / مارس ونيسان / أبريل ١٩٩٠: أول انتخابات تعددية، التي فازت بها المعارضة.

• مايو ١٩٩٠: البرلمان ينتخب رئيسا جديدا.

VII. عملية الإصلاح الدستوري

تم الاتفاق في إطار المائدة المستديرة الثلاثية للمفاوضات على أن يستخدم الدستور القائم كأساس لوثيقة جديدة، بعد تغييره بطريقة يمكن أن يستخدم بها في نظام ديمقراطي. وقد اعتمدت هذه التعديلات من قبل البرلمان في أكتوبر ١٩٨٩ بأغلبية ثلثي أعضائه. لقد كان توازن السلط بين الرئيس والبرلمان واحدة من المسائل الشائكة في عملية الانتقال، أسفرت عن انقسام داخل المائدة المستديرة للمعارضة، وكذلك بين الحزب الشيوعي والمعارضة. ونظرا لعدم التوصل إلى أي اتفاق بشأن هذا الموضوع، تم تنظيم استفتاء شعبي في نوفمبر ١٩٨٩. وأعلن الدستور المعدل حديثا أن هنغاريا جمهورية ديمقراطية، تعمل وفق اقتصاد السوق، والمبادئ الأساسية للديمقراطية، ونص على مجموعة من القواعد التي تجعل من البلاد نظاما برلمانيا محضا. وسمح الدستور بإحداث المحكمة الدستورية، يتكون نصف أعضائها من الذين انتخبوا من قبل البرلمان سنة ١٩٩٠.

بعد إجراء أول انتخابات حرة، أضاف البرلمان الجديد مزيدا من التعديلات على الدستور، من أجل تغيير بعض المصطلحات الاشتراكية بمصطلحات أخرى أكثر ارتباطا بالنظام الديمقراطي.

VIII. النظام الانتخابي

كان النظام الانتخابي لعام ١٩٨٩ حلا وسطا بين الدائرة الأحادية الاسمية ونماذج القائمة الحزبية. وضع ممثلو جميع الأحزاب نظاما انتخابيا مختلطا بدورتين مع عتبة٤ ٪. من بين ٣٨٦مقعدا في البرلمان، ١٧٦ تعتبر دوائر فردية، و١٥٢ بناء على قوائم، و٥٨كمقاعد تنتخب على صعيد قائمة وطنية. في الدوائر الفردية، يتعين الحصول على الأغلبية المطلقة من

أجل الفوز. وإذا لم يفز أي مرشح، يجرى دور ثان مع ضرورة توفر نسبة للمشاركة محددة في٢٥ ٪ كحد أدنى وضرورة توفر التعددية. وينطبق نفس الشيء على القوائم الوطنية؛ حيث تجمع الأحزاب المرشحة في القوائم الوطنية جميع أصواتها الفائضة، وتتم ترجمتها إلى مقاعد باستخدام صيغة »هوندت« في توزيع المقاعد. ينتخب الرئيس بشكل غير مباشر بعد الانتخابات البرلمانية من طرف البرلمان الجديد.

IX. الإدارة الانتخابية

وفقا للقواعد التي صادق عليها البرلمان عام ١٩٨٩، تتألف الهيئة الانتخابية المسؤولة عن الانتخابات من اللجنة الانتخابية الوطنية ولجان انتخابية تشتغل كقسم انتخابي ودوائر انتخابية جهوية، ومجالس للمراجعة. تعتبر هذه الهيئات الانتخابية منظمات مستقلة طبقا للقانون. يتوفر كل مستوى من مستويات إدارة الانتخابات على مجموعات عمل تعين لمساعدتها في عملها، ويتم تعيين أعضائه من قبل المستويات المطابقة الحكومية المحلية أو الوطنية.

بولندا:

I. المدة الانتقالية

من انهيار الشيوعية في سبتمبر ١٩٨٩ إلى الانتخابات البرلمانية في ديسمبر ١٩٩٣.

II. السياق

بلغت المعارضة للنظام الشيوعي ذروتها في بولندا في صيف عام ١٩٨٠ عندما أسفرت الإضرابات عن ميلاد نقابة تضامن، التي تطورت إلى ١٠ ملايين حركة اجتماعية قوية. بعد الإضرابات التي عمت البلاد خلال الأزمة الاقتصادية لسنة ١٩٨٨، اعترف الحزب الشيوعي بأنه لم يعد قادرا على حكم البلاد بشكل فعال. حاول الحزب جلب الحركة نحو النظام من خلال مناقشات في إطار موائد مستديرة. أما الكنيسة الكاثوليكية التي كانت جزءا من الحوار الثلاثي مع نقابة تضامن والحزب الشيوعي في أزمة ١٩٨٠-١٩٨١، فقد تراجعت واكتفت بالقيام بدور الوساطة في ١٩٨٨-١٩٨٩.

شهدت انتخابات ٤ يونيو نصرا كبيرا لنقابة »تضامن«، التي فازت بجميع المقاعد المتنافس عليها في مجلس النواب، وجميع المقاعد في مجلس الشيوخ ما عدا مقعد واحد. في سبتمبر ١٩٨٩، بعد رفض »تضامن« تشكيل حكومة ائتلافية مع الحزب الشيوعي، طلب زعيم الحزب الجنرال ياروزلسكي من »تضامن» القيام بتشكيل الحكومة تحت قيادة تاديوش مازوفيتسكي زعيم »تضامن«.

III. تشكيل الهيئات الانتقالية

بعد انهيار النظام الشيوعي، أصبحت الحكومة بقيادة »تضامن« فعلا هي الجهاز الذي قاد الانتقال. وقد مكنت الشرعية السياسية لتضامن من السيطرة على أول حكومة ما بعد الفترة الشيوعية، حيث حصلت على نصف المناصب، بما في ذلك منصب رئيس الوزراء بقيادة تاديوش مازوفيتسكي ووزارة المالية. أما المناصب الوزارية المتبقية، فقد توزعت بين الحزبين الشيوعيين السابقين وهما الحزب الشعبي المتحد والحزب الديمقراطي، بينما احتفظ الشيوعيين بالسيطرة على وزارات الشؤون الداخلية، والدفاع، والنقل، والعلاقات الخارجية والاقتصادية.

IV. دور للحزب الحاكم

لعب حزب العمال المتحدين الشيوعي دورا حاسما في الفترة الانتقالية عن طريق الشروع في مفاوضات مع قيادة تضامن المعارضة والدعوة لاجتماع المائدة المستديرة، والتي أدت إلى إضفاء الصفة القانونية على تضامن والدعوة لإجراء انتخابات حرة جزئيا في يونيو ١٩٨٩. في يناير ١٩٩٠، تخلى مؤتمر الحزب عن الماركسية، وأعاد تموقع نفسه بوصفه ديمقراطية اجتماعية لجمهورية بولندا. وقد اعتمد الديمقراطية الاشتراكية، وفاز في الانتخابات البرلمانية لسنة ١٩٩٣، وساهم في تشكيل الحكومة الائتلافية (١٩٩٣ و١٩٩٧).

V. تسلسل الأحداث

- فبراير ونيسان / أبريل ١٩٨٩: محادثات المائدة المستديرة بين» تضامن «والحزب الشيوعي.

• يونيو ١٩٨٩: انتخابات برلمانية حرة جزئيا، على أساس اتفاق انتقالي بين» تضامن« والحزب الشيوعي، وانتخب البرلمان

• الجنرال ياروزلسكي، زعيم الحزب الشيوعي، رئيسا.

• سبتمبر ١٩٨٩: اعتراف الشيوعيون بعجزهم في تشكيل حكومة. بعد رفض »تضامن« تشكيل حكومة ائتلافية مع الحزب

• الشيوعي، تمت دعوتها لتشكيل الحكومة حيث تحملت فيها منصب رئيس الوزراء ووزارة المالية.

• ديسمبر ١٩٩٠: انتخابات رئاسية مباشرة. تم انتخاب ليخ فاليسا.

• أكتوبر ١٩٩١: أول انتخابات برلمانية حرة تماما.

• سبتمبر ١٩٩٣: انتخابات برلمانية ثانية حرة؛ عودة الحزب الشيوعي بعد إصلاحه لتقلد المهام.

VI. عملية الإصلاح الدستوري

تم اعتماد إصلاح أبريل ١٩٨٩ لدستور عام ١٩٥٢ من طرف البرلمان الشيوعي إثر اتفاق المائدة المستديرة. وتضمنت التعديلات الدستورية إعادة العمل بالغرفة العليا (مجلس الشيوخ)، وتقوية صلاحيات البرلمان، وإلغاء منصب الأمين العام للحزب الشيوعي وإحداث منصب رئيس الدولة (الرئيس)، وخلق المجلس الوطني للقضاء لضمان استقلال المحاكم، وإدخال تغييرات على القوانين الانتخابية لإتاحة الفرصة لإجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية.

اعتمد »الدستور الصغير« لسنة ١٩٩٢ بتصويت في أول برلمان ديمقراطي. وبالرغم من أنه كان لا يزال يعتمد على دستور ١٩٥٢، فقد عدلت معظم بنوده المتجاوزة. فقد عوض الإشارة إلى بولندا كدولة شيوعية واشتراكية بالتصريح بأنها ديمقراطية ليبرالية، ونص على اقتصاد السوق، ونظم العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فضلا عن التنصيص على الحكم الذاتي المحلي. وأخيرا تم استبدال دستور ١٩٥٢ بدستور جمهورية بولندا من طرف البرلمان في نيسان / أبريل ١٩٩٧، وتمت الموافقة عليه في استفتاء مايو ١٩٩٧.

VII. إصلاح النظام السياسي

حولت ثورة ١٩٨٩ نظام الحزب الشيوعي الوحيد ببولندا إلى نظام ديمقراطي شبه رئاسي مع انتخابات رئاسية مباشرة وبرلمان يتكون من مجلسين.

VIII. النظام الانتخابي

في الانتخابات النيابية في حزيران / يونيو ١٩٨٩، ٣٥٪ فقط من المقاعد في مجلس النواب كانت محل تنافس حر. ومنذ ذلك الحين، استخدمت بولندا نظام التمثيل النسبي ذو مستويين يجمع بين المقاطعات التعددية وقائمة تعويض وطنية. استندت انتخابات ١٩٩١على٣٧ مقاطعة و٦٩مقعدا بالقائمة الوطنية مع استخدام صيغة هير نيمير لتوزيع المقاعد. لم يتم تطبيق أية عتبة للانتخاب في المقاطعات، ولكن تم تطبيق عتبة ٥٪ بالنسبة للقائمة الوطنية. أدى هذا النظام النسبي للغاية إلى دخول ٢٩ حزبا للبرلمان، لم يحصل أي منها على أكثر من ١٤٪ من الأصوات. وأكد »الدستور الصغير" لعام ١٩٩٢ مبدأ التمثيل النسبي كأساس للقانون الانتخابي. وفي سنة ١٩٩٣ تم تغيير صيغة توزيع المقاعد والأخذ بطريقة هوندت، ونتج عن تغييرات أخرى خلق ٥٢ مقاطعة و٦٩مقعدا برسم القائمة الوطنية. أدخلت أيضا عتبات جديدة للقابلية للانتخاب: للفوز في المقاطعات يجب أن يحصل الحزب على٥ ٪ من الأصوات على الصعيد الوطني (٨٪ بالنسبة للتحالفات)، في حين كانت العتبة بالنسبة للقائمة الوطنية هي ٧٪.

IX. الإدارة الانتخابية

تم تدبير الانتخابات التشريعية ليونيو ١٩٨٩ من قبل لجنة الدولة للانتخابات المسؤولة عن تنظيم والإشراف على الانتخابات.

بلغاريا:

I. المدة الانتقالية

من حدوث انقلاب داخلي في الحزب الشيوعي البلغاري الحاكم في نوفمبر ١٩٨٩ إلى أكتوبر ١٩٩١عندما فاز حزب المعارضة الرئيسي في الانتخابات الثانية التي عقدت منذ عام ١٩٨٩.

II. السياق

قبل الانقلاب لم تكن هناك معارضة منظمة ضد الحزب الشيوعي البلغاري الحاكم بقيادة تودور زهيفكوف. لكن كانت قوات المعارضة تتكون من عناصر عديدة داخل الحزب. مع ذلك، وفي غضون بضعة أسابيع، تكون اتحاد القوى الديمقراطية المعارض، وهو منظمة شكلت مظلة شملت العشرات من المجموعات الصغيرة المعارضة، واتفق مع عناصر معتدلة من النظام على عقد مائدة مستديرة للمحادثات من أجل التفاوض على عملية الانتقال. جرت المحادثات في الفترة ما بين يناير ومايو ١٩٩٠ وكانت بقيادة اندريه لوكانوف، واحد من الفاعلين الرئيسيين في الانقلاب باسم الحزب الشيوعي البلغاري، وجيليو جيليف زعيم اتحاد القوى الديمقراطية. أسفرت المحادثات عن إدخال تعديلات دستورية ووضع القواعد الأساسية للانتقال من أجل انتخابات حزبية تعددية للجمعية الوطنية الكبرى (الدستورية). سمح تنظيم انتخابات سريعة للحزب الشيوعي البلغاري بالاستفادة من موقعه المهيمن باعتباره المنظمة السياسية الوحيدة المؤسسة في بلغاريا في ذلك الوقت، وبالتالي قادرة على تعبئة الأصوات.

نظمت الانتخابات من طرف الحكومة التي يديرها الحزب الشيوعي البلغاري مع اندريه لوكانوف رئيسا للوزراء.

III. تكوين الهيئات الانتقالية

بقي الحزب الشيوعي البلغاري في السلطة حتى الانتخابات الأولى في يونيو ١٩٩٠. في غضون ذلك، اقترح الحزب بعض التعديلات القانونية والدستورية تعرض على موافقة البرلمان الذي كان ما زال لديه فيه الأغلبية، من أجل البدء في عملية الانتقال نحو الديمقراطية. بتصرفه هذا، جدد الحزب شرعيته وعزز موقفه في سياق للانتقال لم يعد ممكنا تجنبه. بيتر ملادينوف، زعيم الانقلاب، الذي انتخب رئيسا في أبريل ١٩٩٠، قدم استقالته في يوليو بعد احتجاجات ضخمة في الشارع اندلعت بسبب التزوير المزعوم للانتخابات خلال انتخابات يونيو ١٩٩٠، وعرض شريط فيديو له وهو يدافع عن استخدام الدبابات ضد الاحتجاجات المناهضة للحكومة في ديسمبر ١٩٨٩. انتخبت الجمعية الوطنية الكبرى زعيم اتحاد القوى الديمقراطية جيليو جيليف رئيسا للبلاد.

في نهاية عام ١٩٩٠، استقالت أيضا الحكومة التي يقودها لوكانوف باسم الحزب الشيوعي البلغاري بعد المظاهرات الحاشدة والإضراب العام، وحلت محلها حكومة انتقالية للوفاق الوطني، تم تعيينها من قبل الجمعية الوطنية الكبرى. ضمت هذه الحكومة الجديدة وزيرا أول غير حزبي وممثلين عن كل حزب رئيسي كنواب للرئيس.

IV. الفاعلون

في البداية، جاء الفاعلون الرئيسيون في عملية الانتقال من داخل الحزب الشيوعي. مع ملادينوف قائد الانقلاب رئيسا، تم توزيع المناصب العليا بين«الإصلاحيين". لم يقم أبدا الحزب بحل نفسه رسميا، لكن غير اسمه وأصبح الحزب الاشتراكي البلغاري، وشرع في إجراء عدة تغييرات أخرى، بما في ذلك تغيير وثائق انخراط أعضائه. لقد سمح الحفاظ على الاستمرارية التنظيمية »للإصلاح« الرسمي للحزب (المسجل في نيسان / أبريل ١٩٩٠) بإضفاء الشرعية على نفسه عندما فاز في أول انتخابات حرة في يونيو ١٩٩٠، على الرغم وجود مزاعم قوية وذات مصداقية بخصوص تزوير الانتخابات.

تمكنت جماعات معارضة وليدة من فرض بعض الضغوط على النظام. وبعد الاحتجاجات العامة في صالح التغيير الديمقراطي، بدأ ملادينوف تنفيذ إجراءات ليبرالية، بما في ذلك إلغاء الوضع القانوني الخاص للحزب الشيوعي في الدستور. وقد تنامى تأثير المجتمع المدني بعد انتخابات عام ١٩٩٠ عندما نظمت تظاهرات وإضرابات احتجاجا على انحراف الحزب الاشتراكي البلغاري عن الديمقراطية، وانتهت باستقالة الحكومة في ديسمبر من ذلك العام.

V. العدالة الانتقالية

على الرغم من إنشاء لجنة خاصة للتحقيق في عام ١٩٩٠، فإن المتابعة النشطة لشيوعيين تعاونوا مع النظام السابق تمت عرقلتها بشكل منتظم من قبل أعضاء البرلمان ووزارات الحكومة لمدة ثلاثين عاما. وعندما تسلم اتحاد القوى الديمقراطية المعارض السلطة في ١٩٩١، تجددت الدعوة لتطهير الحكومة وبعض أعضاء المؤسسات غير الحكومية الشيوعية سابقا. تم اقتراح أربعة قوانين للتطهير السياسي، قدمت إلى البرلمان في ١٩٩٢، لمنع أي شخص كان في منصب للقيادة بين ٩ سبتمبر ١٩٤٤ و١يناير ١٩٩٠، من شغل مناصب عامة لمدة خمس

سنوات. غير أن المحكمة الدستورية اعتبرت أن مشاريع القوانين هذه غير دستورية قبل أن تعرض على التصويت. وبشكل مثير للجدل، أيدت المحكمة في وقت لاحق قانونا آخر للتطهير يسمح بفرز جميع الأشخاص الراغبين في تولي مناصب تنفيذية في المنظمات العلمية.

VI. تسلسل الأحداث وخاصة الانتخابات

- نوفمبر ١٩٨٩: انقلاب داخلي ينهي زعامة زهيفكوف.
- يناير ١٩٩٠: الاجتماع الأول للمائدة المستديرة للمحادثات بين الحزب الشيوعي والمعارضة.
- مارس ١٩٩٠: اعتماد القواعد الانتخابية الجديدة.
- أبريل ١٩٩٠: أول انتخابات حرة للجمعية (الدستورية) الوطنية الكبرى.
- يوليو ١٩٩٠: استقالة الرئيس ملادينوف؛ والبرلمان يعين زيليو زيليف ليحل محله.
- ديسمبر ١٩٩٠: انهيار حكومة الحزب الاشتراكي البرتغالي وسط مظاهرات وإضراب عام. البرلمان ينتخب حكومة ائتلافية يقودها رئيس وزراء غير منتمي حزبيا، مع نواب للرئيس من الحزب الاشتراكي البلغاري، والاتحاد الزراعي الشعبي.
- يوليو ١٩٩١: إقرار الدستور الجديد.
- أغسطس ١٩٩١: الجمعية الوطنية الكبرى تقرر حل نفسها، تحت ضغط المعارضة، بضعة أيام بعد الانقلاب المضاد لـ«كورباتشوف» في الاتحاد السوفياتي.
- أكتوبر ١٩٩١: اتحاد القوى الديمقراطية يفوز في انتخابات الجمعية البرلمانية العادية.

VII. مسلسل الإصلاح الدستوري

من بين التعديلات الدستورية الرئيسية التي نتجت عن محادثات المائدة المستديرة ضمان حقوق الإنسان، وإنهاء وجود منظمات الحزب الشيوعي البلغاري في أماكن العمل، وعدم تسييس الجيش والشرطة والقضاء والهيئة الدبلوماسية. وحصل الاتفاق أيضا على أن تكون الجمعية الوطنية الكبرى أيضا بمثابة برلمان عادي، ومن تم يمكنها الموافقة على تعديلات

للدستور القائم، باستثناء البنود المتعلقة برئيس الدولة. بعد بعض التأخير، اعتمد الدستور من قبل البرلمان في يوليو ١٩٩١، في أعقاب رفض الحزب الاشتراكي البلغاري لإجراء استفتاء بشأن هذه المسألة. اتفق في اجتماع المائدة المستديرة على أن ينتخب رئيس الدولة من جانب البرلمان المنتهية ولايته، وأن أعضاء البرلمان سيحتفظون بولايتهم الانتخابية طوال فترة الانتداب التالية للبرلمان.

VIII. النظام الانتخابي

إن النظام الانتخابي الذي تم إقراره في سنة ١٩٩٠ جاء بنظام انتخابي مختلط لانتخابات ٤٠٠عضوا بالجمعية الوطنية الكبرى؛ وقد انتخب نصف عدد المقاعد باستخدام النظام المتعدد مع الأغلبية المطلقة للفوز في الدوائر الفردية، والنصف الآخر بناء على التمثيلية النسبية. مع ذلك، وقبل حلها، قامت الجمعية الوطنية الكبرى المنتهية ولايتها والمنتخبة في ١٩٩٠، بتغيير القانون الانتخابي وإدخال نظام التمثيلية النسبية بالقائمة المغلقة مع عتبة للانتخاب في حدود ٤٪ ومجموعه ٢٤٠ مقعدا في البرلمان. لقد جاء هذا التعديل في جزء منه بسبب ادعاءات تزوير الانتخابات خلال انتخابات عام ١٩٩٠ يونيو، إذ غالبا ما ينظر إلى نظام الانتخاب بالأغلبية بأنه أكثر عرضة للتزوير.

IX. الإدارة الانتخابية

أحدثت القواعد الانتخابية الجديدة إدارة للانتخابات غير دائمة من ثلاث مستويات للعمل خلال فترات الانتخابات. كان من المقرر أن تعين اللجنة المركزية للانتخابات والخاصة بالانتخابات البرلمانية ٦٠ يوما على الأكثر قبل يوم الاقتراع من قبل الرئيس، الذي كان ملزما من الناحية القانونية أن يستشير الأحزاب الرئيسية بشأن تكوينها. ولكل واحد من هذه الأحزاب أن يعين عددا من الأعضاء في اللجنة المركزية للانتخابات بما يتناسب مع تمثيليتها في البرلمان وكانت غالبية أعضاء للجنة المركزية من الخريجين في القانون. وكان لحزب الأغلبية أن يعين رئيس اللجنة المركزية للانتخابات، وأقوى حزب في المعارضة أمين اللجنة. تكونت الجنة المركزية للانتخابات من ٢٥ عضوا بمن فيهم الرئيس، والأمين ونائبي الرئيس. وكان من المقرر أن يقع التعيين لطيلة فترة انتداب البرلمان، على أن تتكلف اللجنة المركزية خارج فترة الانتخابات فقط بعمليات تعويض أعضاء البرلمان. عملت لجان الدوائر على مستوى

الدوائر الانتخابية وتشكلت ٥٠ يوما على الأكثر قبل يوم الاقتراع. أما مراكز التصويت فتكلفت بتدبير إجراءات يوم الاقتراع. كان من المفروض أن يتم تشكيل لجان الدوائر ومراكز التصويت بطريقة مماثلة للجنة المركزية للانتخابات، مع الأخذ في الاعتبار المعطيات السياسية المحلية وعلى أساس مشاورات مع الأحزاب السياسية على المستوى المحلي.

تعديلات أخرى للقانون في سنة ١٩٩١ تقضي بأن يتم تنصيب اللجنة المركزية للانتخابات من قبل الرئيس بعد مشاورات مع الأحزاب السياسية ٥٠ يوما على الأقل قبل يوم الاقتراع.

وكان مطلوبا أيضا أن تكون أغلبية أعضاء اللجنة من رجال القانون على ألا يتعدى عدد الأعضاء الإجمالي ٢٥ عضوا كحد أقصى. منحت للجنة أيضا صلاحية تعيين مجموعات من الخبراء وفقا لسلطتها التقديرية. نشرت اللجنة المركزية للانتخابات لعام ١٩٩١ جميع قراراتها في غضون ٢٤ ساعة بعد اتخاذها. وتتخذ القرارات بأغلبية ثلثي الأعضاء. تم الإعلان عن النتائج الجزئية والمؤقتة والنهائية، من طرف مراكز التصويت ومكاتب الدوائر وعلى المستوى الوطني في ظرف ثلاثة أيام من يوم الاقتراع.

تشيكوسلوفاكيا:

I. المدة الانتقالية

من انهيار النظام الشيوعي في نوفمبر ١٩٨٩، إلى انقسام البلاد الذي أسفر عن تشكيل الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا في سنة ١٩٩٣.

II. السياق

مع سقوط الحكومات الشيوعية أو تحولاتها السريعة في البلدان المجاورة لتشيكوسلوفاكيا، والقمع العنيف لمظاهرة طلابية في براغ في ١٧ نوفمبر ١٩٨٩، اندلعت مظاهرات ضخمة أدت إلى انهيار التيار الشيوعي المتشدد في الحكومة والحزب في ديسمبر ١٩٨٩، وفتحت الطريق لانتخاب منشق معروف هو فاكلاف هافل رئيسا في ٢٩ ديسمبر ١٩٨٩. أطلق على هذه الأحداث اسم »الثورة المخملية« بسبب الطبيعة غير العنيفة للمظاهرات.

III. تكوين الهيئات الانتقالية

شارك عدد كبير ومتنوع من الفاعلين في عملية الانتقال: الشيوعيين غير الإصلاحيين، الشيوعيين الإصلاحيون، شيوعيين سابقين انضموا حديثا إلى الديمقراطية الليبرالية، وأعضاء من الأحزاب السياسية الصغيرة، والمنشقين، والنخبة السياسية الجديدة التي انبثقت بعد مظاهرات نوفمبر.

خلال شهر نوفمبر وديسمبر ١٩٨٩، عقدت الحكومة مائدة مستديرة للمحادثات مع فريق المعارضة الرئيسي، والمنتدى المدني، وبعض الطلاب والعمال. التنازلات الأولى للنظام، وإحداها كان إدراج خمس أعضاء غير شيوعيين في الحكومة، لم تكن كافية بالنسبة للمعارضة وأثارت المزيد من المظاهرات. هذا أدى بالجمعية الاتحادية الشيوعية إلى انتخاب ألكسندر دوبتشيك كرئيس للجمعية وفاكلاف هافل رئيسا جديدا لتشيكوسلوفاكيا. كما أدى أيضا إلى مناقشة قانون انتخابي جديد وقانون يغير تركيبة البرلمان عن طريق استبدال أعضاء البرلمان. تم عزل ما يقارب مائة من أعضاء البرلمان، وصدر القانون الخاص بذلك عن الجمعية الاتحادية في ٢٣ يناير ١٩٩٠. من أصل ٣٥٠ نائبا برلمانيا في البرلمان المغير حديثا، ١٥٢ كانوا أعضاء غير حزبيين، و١٣٨كانوا شيوعيين، وتوزعت بقية المقاعد بين تسعة أحزاب أخرى بصرف النظر عن ستة مقاعد بقيت شاغرة. ظلت هذه التشكيلة بدون تغيير حتى انتخابات حزيران / يونيو.

IV. الفاعلون

كانت الجهات الفاعلة الرئيسية في عملية الانتقال في تشيكوسلوفاكيا هي الحزب الشيوعي والمنتدى المدني. لعبت أيضا دورا في الانتقال النقابة الوحيدة في تشيكوسلوفاكيا في ذلك الوقت، حركة النقابة الثورية. بعد أحداث ١٧ نوفمبر، نددوا بعنف الشرطة وبدأوا يساندون المنتدى المدني. تم إنشاء جمعية لجان الإضراب على الفور وكانت مسؤولة عن تنظيم الإضراب العام ليوم ٢٧ نوفمبر. بعد إدخال المزيد من التغييرات على تنظيمها الداخلي، أصبحت النقابات تدعم بقوة التدابير الجذرية للإصلاح الاقتصادي التي جرى تنفيذها. تأسس اتفاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أكتوبر ١٩٩٠وشمل الحكومة والنقابات العمالية ومنظمات المقاولين. لم تلعب الكنيسة الكاثوليكية دورا رئيسيا في عملية التحول الديمقراطي.

V. العدالة الانتقالية

بدأت عملية التطهير والمحاكمة ومصادرة أملاك أعضاء الحزب الشيوعي بعد الانتخابات الأولى. إن قانون التطهير المعتمد في عام ١٩٩١ اعتبر الأكثر صرامة في هذا النوع من القوانين في أوروبا الوسطى وانتقدته منظمات حقوق الإنسان.

VI. تسلسل الأحداث، وخاصة الانتخابات

- ١٧ نوفمبر ١٩٨٩: تظاهرات حاشدة تبعت قمع مظاهرة طلابية. انهيار النظام في غضون عشرة أيام.
- ٢٩ ديسمبر ١٩٨٩: تم انتخاب فاكلاف هافيل رئيسا من قبل البرلمان.
- ٢٣ يناير ١٩٩٠: الجمعية الاتحادية تقوم بتمرير «قانون صغير حول الأحزاب السياسية». الحزب الشيوعي والأحزاب الأربعة الصغيرة لم يمنعوا من المشاركة في النظام السياسي الجديد والانتخابات.
- ٢٧ فبراير ١٩٩٠: تمرير قانون انتخابي جديد، تم استبدال أكثر من نصف أعضاء البرلمان وحصل غير الشيوعيين على الأغلبية.
- يناير/يوليو ١٩٩٠: إصدار العفو عن السجناء السياسيين اشتغل البرلمان على الحقوق المدنية والسياسية، لاسيما حرية التجمع وتكوين الجمعيات، والحق في تقديم العرائض، والتعديلات المتعلقة بقانون الصحافة والقانون المدني.
- ٨-٩ يونيو ١٩٩٠: إجراء انتخابات برلمانية ديمقراطية، اعتبرت هذه الانتخابات بصفة عامة بمثابة استفتاء على نهاية الشيوعية، حيث حصل الحزب الشيوعي على ١٣٪ من الأصوات.

VII. عملية الإصلاح الدستوري

ظل الدستور القديم ساري المفعول إلى أن انقسم الكيانان السياسيان في ١ يناير١٩٩٣ واعتمد كل منهما دستوره الخاص. وكانت المهمة الرئيسية للبرلمان هي صياغة واعتماد

دستور جديد. في غضون ذلك، أدخلت عدة تعديلات هامة غيرت خصائص الدستور القديم. تم إلغاء المقتضيات التي تنص على الدور القيادي للحزب الشيوعي، وأدرجت تعديلات جديدة تخص استبدال أعضاء البرلمان بحيث تم تمثيل جميع القوى السياسية الرئيسية وتمكنت من المشاركة في أول انتخابات ديمقراطية. تعرضت محاولة المصادقة على دستور جديد بعد محادثات المائدة المستديرة لمقاومة قوية وكانت واحدة من أكثر القضايا المثيرة للجدل في عملية الانتقال. تمت عرقلة هذه المحاولات في البداية من طرف أعضاء البرلمان الباقين الذين كانوا قد انتخبوا في ظل النظام القديم، وبقوا متمسكين بمواقفهم بسبب التوافقات التي حصلت في المائدة المستديرة. تمت صياغة دستوري كل من الجمهورية التشيكية وجمهورية سلوفاكيا من قبل السلطة التنفيذية ووافق عليها البرلمان العادي ولم تعرض على الاستفتاء الشعبي. أقر الدستور السلوفاكي في ١ سبتمبر ١٩٩٢ والدستور التشيكي يوم ١٦ ديسمبر ١٩٩٢. دخلا كلاهما حيز التنفيذ في ١ يناير ١٩٩٣.

VIII. إصلاح النظام السياسي

كانت تشيكوسلوفاكيا دولة ذات الحزب الوحيد الشيوعي. أصبحت الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا ديمقراطيات برلمانية.

IX. النظام الانتخابي

قانون الانتخابات الجديد الذي أقر في ٢٧ فبراير ١٩٩٠، وضع نظاما للائحة بالتمثيل النسبي مع ١٢ دائرة انتخابية.

حددت نهاية الولاية الأولى للبرلمان في سنتين. كل حزب يسعى للتقدم للانتخاب يجب أن يثبت توفره على ١٠,٠٠٠ عضوا أو أن يدلي بتوقيعات ١٠,٠٠٠ مساندا. ولكي يكون ممثلا في الجمعية الاتحادية، يجب على كل حزب (أو قائمة أحزاب) أن يحصل على ٥٪ من الأصوات الشعبية على الأقل. يمكن للناخبين أن يضعوا علامة التصويت على أربعة مرشحين الذين يفضلونهم على القوائم الانتخابية، بما في ذلك الأحزاب السياسية والحركات المستقلة.

الجمهورية الديمقراطية الألمانية:

I. مدة الانتقال

من نوفمبر ١٩٨٩ عندما بدأت اجتماعات المائدة المستديرة للإشراف على الحكومة والبرلمان، إلى أكتوبر ١٩٩٠ عندما انضمت جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية).

II. السياق

مع التغيرات الحاصلة في الكتلة الشيوعية وقعت جمهورية ألمانيا الديمقراطية تحت ضغوط متزايدة لإصلاح نظامها السياسي خلال عام ١٩٨٩. إن الرد غير المسبوق من الجمهور تجاه تزوير الانتخابات المحلية لشهر أيار / مايو ١٩٨٩ والعدد المتزايد من المواطنين الذين غادروا البلاد في اتجاه ألمانيا الغربية زاد من الضغوط إلى حد كبير. فقدت الحكومة السيطرة على الأحداث عندما بدأت المظاهرات الحاشدة في جميع المدن الرئيسية في أيلول / سبتمبر. وفي١٧ تشرين الأول / أكتوبر، أجبر إريك هونيكر، الأمين العام للحزب الحاكم، حزب الوحدة الاشتراكي الألماني، على الاستقالة. في يوم ٩ نوفمبر سقط جدار برلين وفي نوفمبر وديسمبر أقيمت موائد مستديرة على المستويين الوطني والمحلي لتأمين مسلسل إصلاح ذي مصداقية.

III. تكوين الهيئات الانتقالية

في نوفمبر ١٩٨٩، تسلمت المهام حكومة انتقالية تحت رئاسة هانز مودرو، الموظف البارز في حزب الوحدة الاشتراكي والمعروف كإصلاحي. في البداية، كانت الحكومة الانتقالية تتألف موظفين من حزب الوحدة الاشتراكي وموظفين من الأحزاب الصغيرة التي كانت جزءا من النظام. في فبراير ١٩٩٠، انضمت وجوه بارزة من المعارضة إلى الحكومة كوزراء من دون حقيبة. استلهمت الموائد المستديرة أسلوبها من المائدة المستديرة البولندية للمفاوضات، ونظمت في جميع المدن الرئيسية في نوفمبر لضمان الانتقال الديمقراطي. في ديسمبر تأسست »المائدة المستديرة المركزية« في برلين للإشراف على الحكومة والبرلمان. لم يكن للموائد المستديرة أساس قانوني، ولم تكن لها وظائف تشريعية أو تنفيذية، وإنما دور استشاري وإشرافي إلى حين إجراء »انتخابات حرة وديمقراطية وسرية". ومع فقدان حزب

الوحدة الاشتراكي لنفوذه السياسي، أصبحت الموائد المستديرة للحوار هي المؤسسات المركزية للانتقال حتى انتخابات مارس ١٩٩٠.

في البداية، كانت المائدة المستديرة المركزية تحت رئاسة ممثلين عن الكنيسة وتتكون من ممثلي الأحزاب السياسية، بما فيها حزب الوحدة الاشتراكي والأحزاب التي تأسست حديثا ومجموعات المعارضة. مبدئيا، كان لممثلي النظام القديم وللمعارضة عدد متساو من المقاعد رغم أنه نظرا للواقع المضطرب للانتقال لم يكن الأمر كذلك دائما. كانت مداولات المائدة المستديرة المركزية عمومية ويتم بثها عبر وسائل الإعلام. شكلت الموائد المستديرة مجموعات عمل. وشكلت المائدة المستديرة المركزية مجموعات عمل حول العديد من المواضيع المرتبطة بالمصلحة العامة، بما في ذلك قضايا المساواة بين الجنسين، والتحول البيئي أو الهجرة.

IV. دور للحزب الحاكم

في ١ ديسمبر ١٩٨٩ ألغى البرلمان الدور القيادي لحزب الوحدة الاشتراكي وهو الدور الذي كان منصوصا عليه في الدستور. بعد ذلك ببضعة أسابيع، أصبح حزب الوحدة الاشتراكي –حزب الاشتراكية الديمقراطية. وفي فبراير ١٩٩٠ أعاد تسمية نفسه مرة أخرى وأصبح حزب الاشتراكية الديمقراطية. بمناسبة انتخابات عام آذار / مارس ١٩٩٠، فاز الحزب بنسبة ١٦٪ من الأصوات، ولم يلعب في بقية عملية الانتقال سوى دورا ثانويا.

V. تسلسل الأحداث، وخاصة الانتخابات

- مايو ١٩٨٩: غادر الآلاف من مواطني جمهورية ألمانيا الديمقراطية البلاد في اتجاه حدود هنغاريا المفتوحة حديثا. بلغت طلبات الحصول على تأشيرة لهنغاريا ذلك الصيف ١٢٠,٠٠٠طلبا.
- ٧ مايو ١٩٨٩: الانتخابات المحلية المزورة تؤدي إلى سلسلة من المظاهرات غير المسبوقة وتحقيقات.
- ٤ سبتمبر ١٩٨٩: "مظاهرة الاثنين« الأولى في لايبزيغ مظاهرة أصبحت تكبر كل أسبوع.

- سبتمبر ١٩٨٩: المعارضة تؤسس »المنتدى الجديد« و»الديمقراطية الآن«.
- ١٢ سبتمبر ١٩٨٩: تأسيس »الديمقراطيين الاشتراكيين«.
- ٦ أكتوبر ١٩٨٩: ميخائيل غورباتشوف يدعو للإصلاح السياسي في جمهورية ألمانيا الديمقراطية.
- ١٧ أكتوبر ١٩٨٩: استقالة إريك هونيكر.
- نوفمبر ١٩٨٩: سقوط جدار برلين، حكومة مودرو الانتقالية تتولى المهام، وبداية الموائد المستديرة.
- ١٨ مارس ١٩٩٠: الانتخابات البرلمانية.
- أغسطس ١٩٩٠: برلمان جمهورية ألمانيا الديمقراطية يصوت لصالح الانضمام إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية (الوحدة).
- ٣ أكتوبر ١٩٩٠: الوحدة بين البلدين.

VI. مسلسل الإصلاح الدستوري

في ٢٣ أغسطس ١٩٩٠، قرر برلمان جمهورية ألمانيا الديمقراطية الانضمام إلى ألمانيا الغربية. ألغت »معاهدة الوحدة» دستور جمهورية ألمانيا الديمقراطية الذي أدخلت عليه بالفعل بعض التعديلات الأولية، وألغت قوانينها. مددت معاهدة الوحدة النظام القانوني لألمانيا الغربية إلى جمهورية ألمانيا الديمقراطية. تم إلحاق موظفين وخبراء من ألمانيا الغربية لدى جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة لدعم الانتقال وقد لعبوا دورا هاما في هذا المسلسل.

VII. إصلاح النظام السياسي

كانت جمهورية ألمانيا الديمقراطية تطبق نظام الحزب الوحيد الشيوعي السلطوي واندمجت مع ألمانيا الغربية لتصبح جمهورية اتحادية برلمانية.

VIII. النظام الانتخابي

أجريت الانتخابات البرلمانية لسنة ١٩٩٠ وفق نظام التمثيلية النسبية. قسمت البلاد إلى١٥ دائرة انتخابية تتطابق حدودها مع التقسيمات الإدارية. لا تطبق أية عتبة للقابلية للانتخاب، مما يسمح حتى للأحزاب الصغيرة جدا بالفوز بمقاعد. من بين كل الأحزاب التي فازت بمقاعد، حصل أصغر واحد منها على مقعد واحد بنسبة ٠,١٨٪ من الأصوات. في المجموع، حصل ١٢ حزبا على مقاعد.

في ظل النظام السابق، لم يكن يسمح بالترشيح سوى للمرشحين الذين يتقدمون في قائمة موحدة ولم يكن يسمح بتقديم مرشحين سوى لحزب الوحدة الاشتراكي وشركاؤه من الأحزاب والمنظمات الأخرى التابعة له. يتم انتخاب المرشحين إذا حصلوا على ٥٠٪ من الأصوات. ومن أجل التعبير عن »عدم التصويت«، كان على الناخبين حذف اسم مرشح أو عدة مرشحين من القائمة الموحدة، وبالتالي فإن الناخبين عموما كانوا يوافقون على المرشحين ببساطة بطي ورقة التصويت. لم يكن هناك نظام فعال لضمان سرية التصويت.

IX. الإدارة الانتخابية

نظمت الانتخابات من قبل لجنة الانتخابات برئاسة خمسة شخصيات معترف بها، ولجنة تقنية و«لجان الدوائر الانتخابية". يسمح للأحزاب السياسية وللجماعات الأخرى المتقدمة للانتخابات بتعيين ممثلين اثنين في اللجنة. كانت اللجنة مختصة بتدبير الانتخابات، مع وجود تفويض صريح لتسجيل الناخبين والمترشحين، وضمان طباعة وتوزيع بطاقات الاقتراع، وإدارة مراكز الاقتراع، والفرز، وتجميع ونشر النتائج، والنظر في الطعون دون إمكانية اللجوء إلى هيئات أخرى.

رومانيا:

I. المدة الانتقالية

من الثورة في ديسمبر ١٩٨٩، إلى أول انتخابات حرة بموجب الدستور المعتمد حديثا في سبتمبر ١٩٩٢.

II. السياق

كانت رومانيا واحدة من آخر البلدان في الكتلة الشيوعية التي شرعت في الانتقال إلى الديمقراطية، لكن كانت عملية الانتقال هاته الأكثر عنفا في المنطقة. خضعت رومانيا لأكثر من ٢٠سنة لحكم الدكتاتور نيكولاي تشاوشيسكو، وتمتع النظام الشيوعي بالدعم الشعبي خلال أواخر الستينيات وبداية السبعينيات، لكن في أواخر الثمانينيات أصبح النظام مرفوضا من قبل الشعب الروماني. إن بطء التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومقاومة تشاوشيسكو للإصلاحات السياسية والاقتصادية وتشبثه الصارم بالنموذج الستاليني للشيوعية جعلته ينظر إليه كعبء ثقيل جدا على المجتمع الروماني والنخب السياسية داخل الحزب الشيوعي. بدأت الثورة في ١٧ ديسمبر ١٩٨٩في مدينة تيميشوارا الغربية، وانتشرت في شوارع العاصمة بوخارست في ٢١ كانون الأول / ديسمبر، ثم انتهت مع تنفيذ إعدام نيكولاي وإيلينا تشاوشيسكو في ٢٥ ديسمبر.

III. تكوين الهيئات الانتقالية

إن عدم وجود معارضة منظمة في العهد الشيوعي، والدراية الضعيفة للمنشقين في إدارة عملية الانتقال الديمقراطي، جعلوا جبهة الخلاص الوطني تحتل بسرعة الفراغ في السلطة الذي ظهر بعد الثورة. وكانت جبهة الخلاص الوطني قد نصبت نفسها بنفسها كحركة ثورية وشملت في معظمها الأطر الشيوعية، والطلاب وفي البداية بعض المعارضين. عملت جبهة الخلاص الوطني تحت قيادة الشيوعي السابق ايون اليسكو بموجب مرسوم ولم تسع إلى عقد ترتيبات لتقاسم السلطة مع الأحزاب السياسية التاريخية التي عادت وتأسست.

في آذار / مارس ١٩٩٠ تم إحداث مجلس الوحدة الوطنية المؤقت في أعقاب مفاوضات بين جبهة الخلاص الوطني وغيرها من الأحزاب. كان المقصود أن يحصل هذا المجلس على السلطة التشريعية. لقد تم تخصيص ٥٠٪ من أعضاء مجلس الوحدة الوطنية المؤقت لجبهة الخلاص الوطني، و٥٠٪ المتبقية للأحزاب الأخرى المسجلة. لم تكن هناك مائدة مستديرة للمفاوضات بين ممثلي النظام والمعارضة. وبالفعل احتكرت جبهة الخلاص الوطني مسلسل الانتقال. جرت أول انتخابات ديمقراطية في ٢٠ مايو ١٩٩٠، عندما تم انتخاب جمعية تأسيسية من مجلسين والرئيس. سيطرت جبهة الخلاص الوطني على الانتخابات بهامش كبير، حيث فازت بنسبة ٦٦,٣٪ من الأصوات. وضمن ايون اليسكو الرئاسة بنسبة ٨٥,١٪.

IV. الفاعلون

على الرغم من كونه واحد من اكبر الأحزاب الشيوعية في الكتلة الشرقية الاشتراكية بأكثر من أربعة ملايين من الأعضاء في ١٩٨٩، لم يلعب الحزب الشيوعي الروماني أي دور في الانتقال. بدلا من ذلك، فإن جبهة الخلاص الوطني، التي يعتبر أغلب أعضائها شيوعيين سابقين، هي التي هيمنت على الانتقال على الرغم من أن شرعية دورها كخلف للحزب الشيوعي الروماني كانت محط تساؤل من طرف البعض. في نهاية المطاف تم تفكيك الحزب الشيوعي الروماني بعد ثورة ديسمبر وتم منع الحزب نفسه. وقد ادعى عدد كبير من الأحزاب الصغرى بأنها الوريث »القانوني« للحزب الشيوعي الروماني، ولكن القليل منها كان له أثر كبير في الانتخابات أو في السياسة منذ عام ١٩٨٩. منذ انتخابات عام ١٩٩٠، لم تطبق أية قيود على مشاركة الأحزاب الطائفية، والنقابات العمالية والحركات المدنية، على الرغم من أن أي أحزاب طائفية بحتة لم تعمل على نحو فعال.

أما القوات العسكرية، التي كانت تاريخيا مسيسة وداعمة لنظام تشاوشيسكو، فقد لعبت دورا هاما في الثورة عن طريق تحويل موقفها في دعم الثوار. لقد كان دور المؤسسات العسكرية ضئيلا أو معدوما في الحياة السياسية والاجتماعية في رومانيا منذ حدوث الانتقال. بعد الثورة، تم تفكيك »قسم أمن الدولة«، وهو الشرطة الرومانية السرية. منعت أهم وجوه هذه المؤسسة من الحياة العامة، لكن بسبب قانون للتطهير لم يدخل حيز التنفيذ إلا في ٢٠١٠، كانت العديد من الوجوه الأخرى قد شغلت وظائف عامة مهمة من المرتبة الثانية. منذ عام ١٩٨٩، يتعين على جميع المرشحين للرئاسة وللبرلمان تقديم تصريح بأنه لم يسبق لهم أن شغلوا وظيفة في »قسم أمن الدولة« أو تعاونوا معه.

V. تسلسل الأحداث، وخاصة الانتخابات

- ١٧–٢٥ ديسمبر ١٩٨٩: الإطاحة بنيكولاي تشاوشيسكو وتنفيذ الإعدام في حقه. تأسيس مجلس جبهة الخلاص الوطني.
- فبراير ١٩٩٠: تحول مجلس جبهة الخلاص الوطني إلى حزب جبهة الخلاص الوطني. تفاوض الحزب على تكوين مجلس الوحدة الوطني المؤقت للاتحاد الوطني على

أساس نصف عدد المقاعد لصالح حزب جبهة الخلاص الوطني، والنصف الآخر لصالح الأحزاب السياسية القائمة.

• مايو ١٩٩٠: أول انتخابات تنافسية لاختيار الجمعية التأسيسية والرئيس، هيمن عليها حزب جبهة الخلاص الوطني.

• ديسمبر ١٩٩١: تعديل الدستور الجديد بواسطة استفتاء شعبي.

• ١٩٩٢: أول انتخابات حرة محلية ووطنية التي قسمت معارضة جبهة الخلاص الوطني وتم تشكيل«الجبهة الديمقراطية للخلاص الوطني« من قبل الشيوعي السابق ايون اليسكو. توحدت المعارضة في وقت لاحق من خلال تشكيل »التجمع الديمقراطي لرومانيا". فاز التجمع في الانتخابات المحلية في شباط / فبراير، وخسر الانتخابات الوطنية في سبتمبر أمام »الجبهة الديمقراطية للخلاص الوطني«.

• نوفمبر ١٩٩٦: أول نقل ديمقراطي للسلطة. فاز »التجمع الديمقراطي لرومانيا« في الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

• ٢٠١٠: اعتماد قانون للتطهير من قبل البرلمان.

VI. عملية الإصلاح الدستوري

وضع مجلس الوحدة الوطنية المؤقت طرق إجراء انتخابات جمعية تأسيسية من مجلسين (مجلس الشيوخ ومجلس النواب) بموجب مرسوم، وفي مايو ١٩٩٠، حدد مهلة ١٨ شهرا لصياغة دستور جديد. انتخبت الجمعية التأسيسية في مايو ١٩٩٠، وأنشأت لجنة للصياغة تتألف من ممثلين عن الأحزاب المنتخبة حديثا بأعداد متناسبة مع حجم الفوز الذي حققته. اعتمد الدستور على ثلاثة مراحل :مشروع أولي صيغ من طرف اللجنة المعينة؛ المصادقة على نص الدستور من قبل البرلمان (بأغلبية الثلثين المطلوبة في كل من المجلسين)، واستفتاء نهائي للموافقة على الدستور. وقد اعتمد الدستور من قبل الجمعية التأسيسية في ٢١ نوفمبر ١٩٩١ بنسبة ٨١ ٪ من أعضاء البرلمان الذين صوتوا لصالحه، وقد تم تأكيده عن طريق الاستفتاء الشعبي الذي أجري في ٨ ديسمبر ١٩٩١، بنسبة تزيد قليلا عن ٧٩ ٪ لصالحه.

VII. إصلاح النظام السياسي

تحولت رومانيا من نظام الحزب الشيوعي الوحيد لما قبل ١٩٨٩، إلى نظام ديمقراطي شبه رئاسي.

VIII. النظام الانتخابي

خلال الحقبة الشيوعية كان يستخدم نظام الأغلبية يجرى في دوائر بناء على الترشيح الفردي حيث يتعين على المرشحين الحصول على الأغلبية المطلقة للأصوات من أجل الفوز. بالنسبة لانتخابات الجمعية التأسيسية، تم تطبيق نظام التمثيل النسبي مع عدم وجود عتبة للانتخاب في ٤١ دائرة متعددة المرشحين لكلا المجلسين. أدخل قانون الانتخابات لعام ١٩٩٢عتبة للقابلية للانتخاب قدرها ٣٪ وخفض عدد النواب من ٣٩٦ إلى ٣٢٨ (بقي عدد أعضاء مجلس الشيوخ دون تغيير: ١١٩).

منذ عام ١٩٩٠، الأقليات القومية التي لم تفز على الأقل بمنصب انتخابي واحد إما في مجلس الشيوخ أو مجلس النواب، لديها الحق في الحصول على مقعد لنائب واحد. يخصص لهذا الغرض ١٨ مقعدا في الجمعية. ويستخدم نظام الاقتراع بدورين بالنسبة للانتخابات الرئاسية.

IX. الإدارة الانتخابية

تعتبر الهيئة الدائمة للانتخابات الجهاز الأعلى مستوى للتعامل مع تدبير الانتخابات. بالإضافة إلى هذه الهيئة، هناك المكتب المركزي للانتخابات، ومكاتب الانتخابات بالدوائر، ومكاتب انتخابية لكل مركز للتصويت تعمل كلها خلال الفترات الانتخابية.